الفصل السابع

الكرامة الضائعة

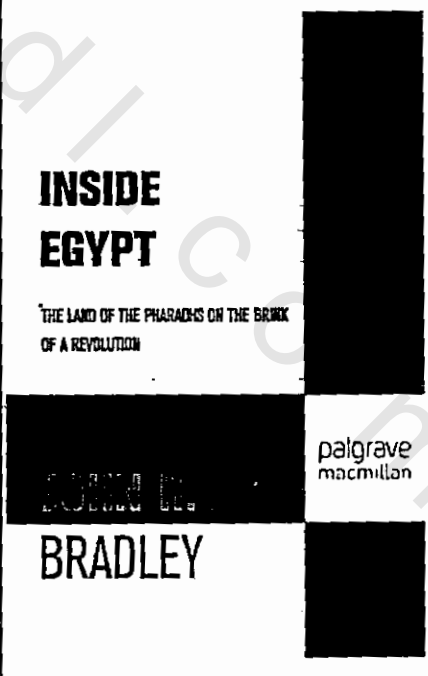

ولد مخرج مصر السينمائي الحي الأشهر، يوسف شاهين، في ١٩٢٦، ونشأ في بيت مسيحي من الطبقة الوسطى في الإسكندرية المدينة الكوزموبوليتانية وتعلم في فيكتوريا كوليج المرموقة. عند عودته من دراسة السينما في لوس أنجيلوس انغمس في صناعة السينما المحلية، التي كانت حينها تستمتع بازدهار خلال السنوات الأخيرة من عهد الملك فاروق. ويمكن إرجاع الإنسانية المتحررة لهذا المخرج الانتقائي إلى التنوعية والحرية النسبية لفترة ما قبل الثورة التي كان محظوظاً أن يولد فيها. لكن تالياً للثورة، أصبح عبقرياً آخر يعمل تحت تسلطية وحشية تعتبر الموهبة الإبداعية على الأفضل مشبوهةً وعلى الأسوأ تهديداً يجب سحقها. لقد ساعدت أفلامه الأكثر من الأربعين، مؤرَّخة من قبل انقلاب ١٩٥٢، في تحديد الهوية والتاريخ والذاكرة المصريات. ومع ذلك، رفضه تملق النظام أو الانحناء للتحجر الديني، مترافقاً مع

استخدامه المتكرر لشخصيات ذكور مخنثين وإناث متحررات، جعله يُقاطَع بدرجة كبيرة من جانب الصناعة السينمائية المصرية ووسائل الإعلام التي تديرها الدولة. حتى قبل أن ترى الرقابة المصرية فيلم شاهين الأخير هي فوضى (٢٠٠٧)، أعلنت أنها من المرجح ستمنعه، والفيلم قصة ميلودرامية غاضبة عن الثقافة الفرعية للتعذيب في نقاط شرطة البلاد والفساد الذي يرافقه يداً بيد. (أخيراً مُنح الفيلم شهادة للعرض العام.) عاد شاهين، مع فيلم هي فوضى، إلى موضوع فيلمه الكلاسيكي العصفور (١٩٧٣)، الذي القي باللوم على الفساد كسبب لهزيمة مصر في حرب الأيام الستة. وقد مُنع ذلك الفيلم عند عرضه، رغم أنه مُنح لاحقاً أعلى جائزة ثقافية في البلاد. وبالإضافة إلى مواجهة عدوانية النظام، ينال شاهين التميز عاثر الحظ بحصوله على حظر أحد أفلامه بشكل فريد كنتيجة لاحتجاج دُبر من كل من المتطرفين المسلمين والمسيحيين: فقد هوجمت، ملحمته التوراتية المهاجر (١٩٩٤) المعتمدة على حياة النبي يوسف، من قبل المسلمين مستخدمين فتوى صدرت في الأزهر عام ١٩٨٣ م تحظر تمثيل كل الأنبياء في أي عمل فني ومن قبل الأقباط زاعمين أن تصوير يوسف كان «غير دقيق.»

لقد كان جلياً أن المخرج ابن الثانية والثمانين الآن لا يملك شيئاً سوى الاحتقار للنظام العسكري المصري في مقابلة قصيرة نادرة أجراها في ٢٠٠٦ م مع مجلة القنطرة التي مقرها ألمانيا، التي صرح فيها: «نحن نعيش في دكتاتورية شاملة.» وواصل ليندب بأن ليس لديه أمل في أن تصبح مصر أكثر حرية أو أكثر ليبرالية في المستقبل، ورمى شباب البلاد ككتلة من الأرواح الهائمة تتوق فقط لمغادرة البلاد. فقد قال، «أنا أراهم أمام القنصليتين الألمانية والفرنسية. كل شخص يريد أن يهاجر. لقد اعتدت أن أبلغ الشباب: لا تهاجروا! 'إذا كنتم قد تعلمتم، نحن نحتاجكم هنا.' لقد كنت دقة قديمة، مفكراً فقط في جمال بلادي. الآن أقول هلم: 'غادروا!' ليس لهم أية فرصة هنا، إنها فاسدة جداً. وبالبقاء هنا، ستصبحون فاسدين.» وأن يساوي شاهين الوطنية بالدقة القديمة ربما هو الجزء الأكثر حزناً وكشفاً في المقابلة.

كثير في الغرب جذبوا أيضاً الانتباه إلى هاجس جماعي بالهجرة لدى قطاعات مختلفة كثيرة من مجتمع مصر المنهار، إلى الملايين التواقة ليس للرحيل إلى فرنسا وألمانيا

وبلدان أوروبية أخرى فقط بل أيضاً، في الواقع ربما بشكل خاص، إلى البلد حيث تعلم شاهين حرفته: أمريكا. يحاجج البعض إضافياً، أن هذا برهان بأن المصريين ليسوا معادين للغرب كما يجري تصورهم من الغرباء، الذي يعني أنهم ليسوا غاضبين جداً من السياسات الأمريكية في المنطقة كما عادة يُعتقد الحال. لكن هذا النوع من الناحية السياسية يُخطئ إصابة الهدف بدرجة كبيرة. فالسؤال الحقيقي هو: لماذا لا يزال يفضل كثير جداً من المصريين الشباب، رغم كراهيتهم المجردة لتأثيرات هيمنة الولايات المتحدة الإقليمية وغضبهم الشخصي على واشنطن لدعمها ديكتاتورهم الخاص فهم (كل ذلك واضح لأي شخص يقضي أي وقت في البلاد)، نيل فرصهم في الغرب؟ الجواب الواضح أن كراهيتهم لبلادهم هم أعمق من تلك التي يحملونها للسياسات الخارجية لبلد سينتقلون إليه: فالثقافة والسياسة، والطموحات الشخصية والاعتقاد السياسي ليست مندغمة كواحد في عقولهم. هناك شيء واحد، مع ذلك، بالتحديد، كما أوضح شاهين بجلاء، هناك إلحاح مكثف للرحيل، خاصة لدى الصغار رغم أنه ليس كلياً. ففي التسعينيات، تحدث نحو اثنين أو ثلاثة من كل عشر مصريين قابلتهم عن رغبتهم للعيش في مكان آخر. وبحلول ٢٠٠٧، فعلياً كل شخص قابلته كان يعبر عن رغبة حارقة للهجرة، غالباً خلال الدقائق الخمس الأولى من محادثتنا.

إن حادثة معينة تخطر على البال: استأجرت سائق تاكسي في العشرينيات من عمره بينما كنت في أسوان ليأخذني في رحلة إلى السد العالي، وأصبحنا كصديقين قديمين من البداية. وفي طريق العودة إلى البلدة، توقف فجأة على جانب الطريق، وقرأ الفاتحة كلها بصوت مرتفع بعينين مغلقتين، ثم التفت إليَّ وسألني بجدية مؤلمة: «من فضلك هل يمكنك عمل فيزا لي لأسافر إلى إنجلترا؟» فبعدما بينت له بأدب أن هذا غير وارد، ليس على الأقل بسبب أنني نفسي لم أعد إلى بلد ميلادي منذ مغادرتها من عقد سابق وليس لديَّ خطط للعودة في المستقبل القريب، بدا أنه تحطم حقاً. بنظرة استرجاعية، يبدو أن كل التكرار ربما كان مجرد تظاهر تحذيري يُقدم لكل غربي أقام معه صداقة مهما كانت قصيرة؛ لكن ذلك من الصعب أن يقوض الإحباط الاستثنائي المؤكد وراء تضرعه. وما الذي فكر فيه نحو نفوري للعودة إلى البلاد التي كان سيدفع فدية للانتقال لها متروك

تخمين كل قارئ. لكن حتى عندما أوضحت لأحد المعارف الجدد بأنني لن أوفر له جسراً ليهرب إلى الغرب، استمر الإلحاح الدائم. وفي عودتي إلى مصر بعد رحلة لمدة شهر إلى إيران، مثلاً، سألني فجأة شاب في عشرينياته جاء إلى شقتي ليصلح حاسوبي عن الاحتمالات المتاحة لشخص مثله هناك. لقد أوضح أنه يملك شهادة في تكنولوجيا الحاسوب، وكان طليقاً في الإنجليزية وكان قد تدرب في شركة كبيرة في البرمجيات؛ لكن وجد من المستحيل توظيفه في شركة كبيرة لافتقاده للواسطة. لقد قلت له، «إيران حتى أسوأ من مصر. فالاقتصاد مُبذر ،وحتى توجد حرية أقل هناك مما هنا.» فحملق في الأرض غارقاً في التفكير لثوانٍ قليلة، ثم رد: «لا يهمني حتى لو أكلت خبزاً وماء. أنا أريد فقط العيش في بلاد يمنحني فيها الناس بعض الاحترام عندما أمشي في الشارع.» إن الإلحاح على الفيزا من كل من هب ودب أصبح مزعجاً بشدة، وكان أحياناً من السهل فقدان رؤية الحزن واليأس اللذين كانا دافعهم.

لقد وجد تقرير تحقيقي لـ BBC أن آلاف الشباب المصريين يحاولون دخول أوروبا بشكل غير شرعي كل عام. فأحياناً يبحرون من الشاطئ المصري على ظهر قوارب صيد يديرها مهربَون. مع ذلك، معظمهم في الأغلب يتجشمون العبور المحفوف بالخطر إلى إيطاليا من ليبيا المجاورة، البلد الذي لا يحتاجون إلى فيزا لزيارته. ولا حاجة للقول أن الفقر والبطالة والإحساس العام باليأس والعجز كانت الأسباب التي قدمها التقرير لهذه الرغبة للمخاطرة بحياتهم. وفي نوفمبر ٢٠٠٧، تأكدت دقة تحقيق الـ BBC عندما غرقت مصر في حداد وطني بعد الأخبار بأن اثنين وعشرين مصرياً على الأقل محاولين شق طريقهم إلى إيطاليا بشكل غير شرعي لإيجاد عمل غرقوا بعدما انقلب قاربهم.

إن المصريين، عندما تحين لهم فرصة مغادرة شرعية، فمما لا يثير الدهشة أنهم يستثمروها إلى أبعد حد، والبعض ميال لتوظيف أساليب غير شرعية لإطالة بقائهم. (لم أقابل أبداً شاب لم يقر طوعاً أنه لو امتلك الفرصة للمغادرة فمن المستحيل أن يعود بإرادته.) لقد أصبحت النتائج عناوين للأخبار الدولية. ففي أغسطس ٢٠٠٦م، مثلاً، نبه الـ FBI وضبط الهجرة والجمارك في الولايات المتحدة وكالات الاستخبارات وضبط

الولاية والقانون المحلي عن أحد عشر طالب مصري أخفقوا في العودة إلى صفوفهم في جامعة ولاية مونتانا بعد دخولهم البلاد عبر مطار نيويورك الدولي جون ف كينيدي. لقد سُجلوا ليتلقوا مقررات إنجليزي وتاريخ أمريكي كجزء من برنامج تبادل مع جامعة المنصورة في صعيد مصر. كان مطلوباً من الطلاب التسجيل لدى الجامعة تحت برنامج الطالب وتبادل الزوار المُنشأ بعد هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية، بهدف ضمان منح الطلاب الأجانب الشرعيين فقط دخولاً إلى الولايات المتحدة. العديد من مختطفي ١١ سبتمبر كانوا قد سجلوا مهنهم كطلاب على طلبات فيزهم. وأخيراً، تم تحديد مكان الطلاب المصريين واعتقالهم لخرق بنود فيزهم، وكذلك أيضاً أنظمة الهجرة. وبسرعة تم طردهم. لكن، اتضح أن الإرهاب كان آخر شيء في عقولهم: لقد فشلوا في مطاردة «الحلم الأمريكي»، كما صاغته الشرق الأوسط الأسبوعي بشكل رائع، متسربين من الانغماس في المقررات لمحاولة إيجاد عمل وقاصدين فيما يبدو العيش أثناء ذلك على الثلاثة آلاف وخمسمائة دولار التي كانوا قد تسلموها كجزء من صفقة التبادل لمصاريف المعيشة. بوضوح لم تُجدِ الدعاية المكثفة والمثيرة أحياناً المحيطة بالقضية في كل من الولايات المتحدة ومصر بشيء لمنع ملاكمي وزن ثقيل مصريين من التخلي بالمثل عن أعضاء فريقهم في أكتوبر ٢٠٠٧ م بعدما وصلوا إلى الولايات المتحدة للمشاركة في بطولة العالم للملاكمة. فقد فُقد أيضاً عبد الحليم وأحمد سمير أيضاً بعد وقت قصير من هبوط الفريق على أرض الولايات المتحدة. لكن هذه المرة، لم يصدر أي تنبيه وطني من الـ FBI. كثير جداً من الرياضيين المصريين، ملاكمين ومصارعين بشكل رئيس، كانوا سابقاً قد تغيبوا بدون إذن في ظروف مشابهة بحثاً عن بيئة أفضل يطورون فيها مهاراتهم أي أن، في هذه المناسبة، يبدو أن هروب الملاكمين أثار قليلاً أكثر من اعتراف سلطات الولايات المتحدة. إن الشيء الأكثر إلفاتاً بشأن هؤلاء الأفراد هم، على عكس أولئك الذين أبحروا من ليبيا، من الصعب أن يكونوا المعادلين الفقراء، قل، للمهاجرين غير الشرعيين من جنوب صحراء أفريقيا المكدسين في قوارب متداعية متجهة إلى جزر الكناري أو المكسيكيين الذين يقضون أياماً في الصحراء محاولين شق طريقهم عبر الحدود الأمريكية-المكسيكية المسامية. كان هؤلاء الطلاب يدرسون في واحدة من

أكثر جامعات مصر التي تديرها الدولة احتراماً؛ وتمتعوا بمثل هذا الاعتبار العالي من قبل مشرفيهم الأكاديميين لدرجة إعطائهم المنح التي يُسعى لها كثيراً. وبالمثل الملاكمان ارتقيا في مهنتهما لدرجة أنهما استطاعا المنافسة في مسابقات دولية.

إذا كان أفراد أمثال هؤلاء راغبين في المخاطرة بفقدان كل شيء حصلوه في محاولتهم للهرب من مصر، فإلى أية آماد ستذهب الجماهير الفقيرة التي تملك القليل لتفقده، منهكين لتسلق قارب صيد في مياه البحر المتوسط بأمل وصلوات فقط؟ اتضح أن جواب ذاك السؤال موجود في الأقصر، منتجع مصر السياحي الأفضل شهرة والأكثر شعبية تاريخياً. ففي السنوات الحالية، تحولت المدينة أيضاً إلى عاصمة الدعارة الذكورية في الشرق الأوسط.

للأقصر من زمن بعيد سمعة مدينة الخطيئة في مصر. فالآثاريون من جامعة جونز هوبكنز، العاملين حالياً في معبد موت المحلي، بينوا كيف كان الجنس والخمر جوانب رئيسية في طقوس أداها المحليون لتهدئة آلهة العصر الفرعوني. واستناداً إلى الآثاريين، تضمنت الطقوس وصولهم إلى حالة السكر بجعة الشعير ثم «يسافرون عبر المستنقعات» (كناية عن ممارسة الجنس) قبل فقدانهم للوعي وينهضون أنفسهم الصباح التالي تماماً في الوقت المناسب ليؤدوا الصلوات الدينية. ولا يزال مزيج مزعج أكثر من الخمر والجنس والدين يحدد الحياة هنا بدرجة كبيرة – على الأقل بالنسبة للزوار الأجانب ولـ ٩٠٪ من الذكور المحليين العاملين في صناعة السياحة التي تهيمن تماماً على الاقتصاد المحلي.

تجذب الأقصر غالباً باحثين عن الشمس بريطانيين وألمانًا، الذين يتركون أحياناً فقط التشمس بجوار البركة في فنادقهم الخمس نجوم ليختلطوا في الأسواق المحلية مع سائحي اليوم الواحد الأجانب الآخرين الذين قواربهم السياحية راسية بطول النيل العريض والجميل. وغالباً ما يُسخر من سائحي الصفقة الأجانب لعدم تركهم فنادقهم مع مسافرين أكثر مغامرة؛ وإنه لصحيح أن كثيرًا منهم يمكنهم أن يكونوا في أي مكان لا فرق، طالما هناك شمس شتاء ساطعة وديسكو يذهبون إليه في المساء. والكثير حتى لا يزورون الآثار المحلية. ومع ذلك، حتى محبي الثقافة بينهم، خاصة أولئك ذوي

الأطفال الصغار، لا يختارون عادة الخروج لوحدهم مرة ثانية بعد مواجهتهم الأولى مع المضايقة غير العادية في الشوارع المحلية. إنها ليست بهذه العدوانية والقسوة الشديدتين في أي مكان من العالم العربي (وربما العالم كله).

ينتشر سائقو تاكسي وأدلاء لحوحون وسائقو عربات خيول وشباب عاطلون عن العمل وأطفال لحوحو الاستجداء عند زاوية كل شارع، منتظرين أية فرصة تقابلهم لكسب دولارات قليلة كي يستطيعوا جلب خبز لموائدهم. وقد اقتبس وزير السياحة زهير جرانة قائلاً بأن المضايقة هي تهديد لصناعة مصر السياحية أكبر من قنابل المتشددين، وأقر بأن كثير من السائحين، المحبطين من الإدلاء الوقحين، يغادرون البلاد «بمذاق من المرارة ومقسمين بعدم العودة بتاتاً.» حتى بالنسبة لمتكلم العربية، يمكن ثبوت أن طردهم مهمة شاقة، فيكون الملجأ الأخير التهديد باستخدام العنف.

مع ذلك، بالنسبة لأولئك الذين يجدون خمس دقائق لأنفسهم، الكورنيش بطول النيل، الممتد لكيلومترات وفي حالة بكر، مكان رائع للنزهة، مرصع بمعالم مثل فندق قصر الشتاء ومعبد الأقصر المهيب. ويتلقى أولئك المتجولون في النيل ذاته مشاهد مذهلة لمدينة يقطعها النهر إلى اثنتين. في الضفة الشرقية، أو نصف الأقصر الحديث، الفنادق الرئيسية والمطار والأسواق ومحطة القطار، التي جميعها جددت حديثاً بمنحة كبيرة من اليونسكو. وفي الضفة الغربية الفقيرة، المخفية في تلال ذيبان، وادي الملوك الأسطوري ووادي الملكات ومعبد حتشبسوت تقع خلفه صحراء قاحلة وجبال.

لا تزال المناطق المسكونة من الضفة الغربية، بين النيل والمقابر، سهول خصبة بدرجة كبيرة تمتد إلى الوراء في خضرة مورقة من النيل ومشاهد بطاقات معايدة لفلاحين يعملون في حقول قصب السكر وأولاد صغار يرتدون الجلاليب ويركبون حميراً بطول الطرق الترابية لقرى الطوب. ولتعبر النيل على ظهر العبارة العامة، من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، هو أن تعود بالزمن: من الحضر إلى الريف، من الحديث إلى التقليدي جداً.

يعيش صديقي علاء، رجل بدين صغير في أواخر ثلاثينياته ذو شعر أسود أجعد كثيف، في واحدة من القريتين أقرب إلى النيل في جانب الضفة الغربية من البلدة. كل واحد آخر في الجيب من قريته إما قريب وثيق أو بعيد: إنها منطقة قبلية، وكما في كل

الصعيد المسلمون والمسيحيون الذين يعيشون هنا محافظون ومتمركزون حول القبيلة. في الصباح، يعمل علاء كمعلم في المدرسة الحكومية المحلية. لكن تعودت على الجلوس معه خلال الأماسي في الجانب الآخر من البلدة، عند الاستقبال في الفندق الرخيص حيث عمل أيضاً، وكنت قد حجزت فيه خلال أحد أول زياراتي إلى المدينة. بعد أشهر قليلة، مع ذلك، وصل فجأة إلى إدراك أنه لو ظل في البيت في الأماسي لكان سيوفر في الواقع نقوداً: فهو يتقاضى من وظيفته في الفندق ٢٦ جنيهاً فقط شهرياً، المقدار الذي لا يغطي مواصلاته من وإلى الضفة الشرقية وعلبتي لسجائر التي كان سيدخنها سيجارة من أخرى خلال ورديته ذات الاثني عشرة ساعة المملة، دع عنك السندويتش أحياناً.

وكما تبين ظروف علاء ومضايقات الشارع، صناعة السياحة في مصر عالم مصغر عن الاقتصاد الأكبر. فدسته شركات قليلة تسيطر على التجارة: من الباصات التي تنقل المجموعات مكوكياً من وإلى المطار إلى الفنادق المترفة التي يمكثون فيها والقوارب السياحية التي تبحر في النيل جيئة وذهاباً. وتُترك يرقة صغيرة مثل علاء تنتظر الفتات المتساقط من المائدة. لقد أبلغني علاء أنه كان سعيد جداً لأنه لم يعد بعد يضايق السائحين ليستأجروا ركوبات حمير، العمل ميئوس الجانب ساعد في آدائه في الفندق. عندما قال هذا ابتسم بوعي ذاتي، ربما متذكراً كيف كان قد أمضى الساعة والنصف الأولى معي واصفاً عجائب (وتكلفة) مثل هذه الرحلة حول الضفة الغربية عند شروق الشمس. وأضاف بأنه كان قد شعر بعدم سعادة أيضاً عاملاً في مؤسسة تبيع البيرة في المشرب في الطابق العلوي. لكن يمكنه الآن النوم ليلاً بشكل جيد وقضاء وقت جيد مع زوجته وطفلته الجديدة.

... على سطح سزله المبني إلى النصف ودردشنا طوال المساء، وأشرقت الشمس ببطء في الأفق. بعد برهة، ذكرت حقيقة أن جميع المباني تقريباً، سواء هنا أو في القرية الأخرى الأقرب للنيل، مبينة حديثاً، وعدد لا يستهان به منها فللاً مترفة – مختلفة بشكل لافت للنظر عن المساكن الطينية التي لا يزال يعيش فيها الفلاحون في أي مكان آخر من الضفة الغربية. لقد كنت شغوفاً لمعرفة من أين اكتسب مالكوها ثروتهم.

أخبرني علاء، «تسعون في المائة من كل تلك المنازل والأراضي المبنية عليها يملكها أجانب. كل الشباب هنا متزوجون الآن من نساء غربيات كبيرات السن.»

على الضفة الشرقية، حيث أمضيت كل وقتي تقريباً، اعتدت رؤية نساء غربيات كبيرات السن (عادة في الخمسينيات أو الستينيات) يمشين يد بيد مع أزواج صغار محليين، عادة في أواخر عقدهم الثاني أو أوائل العشرينيات. كنت قد افترضت أنهن يستمتّعن بـ «رومانسيات عطلة.» لكن اتضح مما كان يقوله علاء أن كثيراً منهن في الواقع عشن هنا على الضفة الغربية. فيما بعد فحصت الأرقام الرسمية: فاستناداً إلى وزارة العدل، نحو خمسة وثلاثين مصريًا تزوجوا حقاً أجنبيات، تقريباً ثلاثة أرباعها زيجات بين ثقافات مختلفة تتضمن رجال مصريين ونساء أجنبيات. ربما لا يتضمن ذاك الرقم الزواج العرفي المُتَجَنب من جانب المصريين كنوع من الدعارة المقنعة، لكنه يوفر غطاءً قانونياً للأغلبية الكاسحة من العلاقات بين رجال مصريين ونساء أجنبيات. إنه يعني أنهم يستطيعون العيش سوية في شقة، مثلاً، بدون القلق من أن يدق البوليس على الباب وبالتالي يحطم سمعة عائلتهم باتهامهم بممارسة الجنس خارج عش الزوجية. كما أنه يقدم أيضاً طمأنينة ضمنية للنساء المصريات اللواتي عادة يتزوجهن الرجال أيضاً، بالإضافة إلى النساء الأجنبيات، أن زواجهن هو الشيء «الحقيقي»، على عكس الزيجات من الأجنبيات التي قاموا بها فقط من أجل المكسب المالي.

«لكن إنْ كن متزوجات، إذن ليس هناك فرق حقاً،» أبلغت علاء ذاك المساء.

«عليهن أن يتزوجن شخص ما، ولو كن يملكن مالاً، إذن لصالح الجميع.»

لقد رد بحسم، «الأمر يفرق كثيراً. إنني أرى قريتي تتغير إلى الأسوأ كل يوم. بعض هذه النساء نمن مع نصف رجال الأقصر قبل أن يستقررن على زواج شخص واحد. على أية حال، هن كبيرات السن كفاية ليكن جداتهم! هذا لم يكن ليحدث هنا أبداً. عندما كنت صغيراً، كان السائحون الذين جاءوا هنا محترمين. كنت تتشرف بدعوتهم إلى بيتك. هذه الأيام، إن أخذت أي إناث أجنبيات عائداً إلى قريتك، حتى لو كن أناسًا طيبين، كل واحد يعتقد بأنك سوف تضاجعهن.»

لقد كان شغوفاً توضيح أن ذلك كان الأقل من همومه. «ما أريد معرفته ما الذي

سيحدث عندما يكبر أطفالهن؟ نحن شعب تقليدي. نملك قواعد صارمة هنا بالنسبة لبناتنا. إنهن لا يخرجن وحدهن بعد الإظلام. ولا يمارسن الجنس قبل الزواج. الغربيون ليس لديهم نفس القواعد. فربما تكبر البنات مثل بعض أمهاتهن، يضاجعن كل رجل يغمز لهن. إننا نفقد ثقافتنا وديننا ولا أحد يهتم، طالما هناك أموال سيتم كسبها.»

لقد فكرت في قول شيء عن التكامل الثقافي والعولمة، والاشتباك الحيوي بين الجديد والقديم، وطرح سؤال فيما إذا كان يظن أن الفقر خيار أكثر قابلية للاستمرار بالنسبة لهؤلاء الشباب طالما أنه لا يوجد خيار ثالث. وقبل أن تتاح الفرصة لأتكلم، مع ذلك، بدأ علاء الكلام مرة أخرى.

سأل، «هل تعرف ما يدور في عقلي حقاً؟»

إنه قضية الأرض. إنه يضايقني أكثر حتى من الثقافة. فكل الأرض تقريباً اشترتها النساء الأجنبيات. سعر الأرض يرتفع أكثر فأكثر. لقد تضاعفت أسعار الأرض هنا في السنوات الأخيرة. عندما يكبر أطفالي كيف سيقدرون على شراء أرض لبناء منازلهم هم؟ نحن سنُطرد في النهاية. إنها ستكون منطقة إقصاء: إن لم تكن متزوجاً من أجنبية، لن يسمحوا لك بدخولها لأسباب أمنية. المصريون يمنعون من أرضهم هم! وأنت تعرف بما يذكرني ذلك؟ باليهود في فلسطين. اقرأ التاريخ. فقبل ١٩٤٨، حصل اليهود تقريباً على كل الأرض التي امتلكوها قانونياً. وأولئك الفلسطينيون كانوا مثل هؤلاء المصريين هنا في الأقصر. وانظر ماذا حدث. في النهاية، الفلسطينيون سُلبت أرضهم كاملاً. نحن نُستعمر بطريقة غير مباشرة.

إن المرء ليتذكر تعليق الدكتور عكاشة، الطبيب النفسي القاهري: «مد أزمان قديمة والمصري معروف كرجل لا يترك مكانه مطلقاً. شرفه في أرضه.» إذ كان يفقد شرفه عندما يترك أرضه، فماذا يفقد عندما يبيعها لأجنبي، بالإضافة إلى بيع جسده لامرأة أجنبية كبيرة السن؟ في الواقع لدى وزير السياحة هدف من بيع عشرة آلاف وحدة سكنية سنوياً للأجانب، الإحصائية التي بدون شك ستبعث مزيد من الارتعاشات في عمود علاء الفقري؛ لكن حتى ظاهرة الزواج بين الثقافات المختلفة أسوأ مما هو يدرك. ففي ٢٠٠١، ذكرت التقارير أن رجال مصريين عاطلين عن العمل كانوا يتحولون باطراد

حتى إلى نساء إسرائيليات لاتخاذ عرائس. عضو البرلمان المعارض عبد العزيز الحريري اشتكى إلى لجنة برلمانية بأن الإسرائيليين كانوا يشجعون الاتجاه، وبأن البطالة المتنامية كانت تدفع رجال مصريين إلى مثل هذه «التدابير اليائسة.» واقتبسته التقارير الإخباريه في حينه قائلاً بأنه، من أجل تجنب مصيدة الفقر، مثل هؤلاء الرجال كانوا يتزوجون النساء الإسرائيليات بأعداد أكبر من أي وقت مضى؛ وقد قدر بأن أربعة عشر ألف مصري كانوا حتى حينه قد تزوجوا إسرائيليات (رغم أن معظمهن في الحقيقة عربيات إسرائيليات من أصول فلسطينية). في نفس السنة، الحجة الدينية الأعلى الثاني في مصر أعلن أنه لأثم بالنسبة للمصري أن يتزوج إسرائيلية. وأوضح بأن مثل هذا الزواج سيساعد فيما أسماه الخطط الإسرائيلية لتحطيم «الوحدة العربية» ويخلق أجيالاً من «الجواسيس المحتملين» لإسرائيل. وفي الآونة الأخيرة، أوضحت المجلة المصرية العمل الشهري أن فقرة قد أُدخلت في قانون يحدد الاستئجار بتسع تسعين سنة بالنسبة لأولئك المشترين لعقارات في شرم الشيخ كنتيجة مباشرة للاعتقاد واسع النطاق بأن الإسرائيليين كانوا يشترون كل سيناء، التي احتلها الإسرائيليون بعد حرب الأيام الستة لكن عادت إلى مصر كجزء من اتفاقية ١٩٧٩ للسلام. لقد أبلغ المجلة وكيل عقارات مصري يبدو مذعوراً نوعاً ما: «كثير من المشترين لهم أسماء تبدو يهودية.»

في الواقع، في شرم الشيخ، كما في الأقصر ومواقع سياحية أخرى (فيما عدا طابا ومنتجعات أخرى في سيناء، حيث أغلب السائحين إسرائيليون)، سائحون مقيمون بريطانيون هم من يتنامون عددا بشكل أسرع من أي جنسية أخرى، باحثين عن استثمار أو دخل التأجير أو فقط عن مكان ما للهرب من الجو الإنجليزي الكئيب. ورغم غياب إحصائيات موثوقة للمبيعات الإجمالية للأجانب في منطقة شرم الشيخ، قدمت العمل الشهري تقديراً تقريبياً معتمد على أرقام تم الحصول عليها من أربع وكالات بارزة. تبين الإحصائيات أن الأجانب اشتروا على الأقل ثلاثة آلاف وحدة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. هناك، كما في الأقصر ومنتجع الغردقة الرئيسي الآخر على البحر الأحمر، يجلس رجال مصريون بالعشرات بطول جبهة المياه قاذفين قبلاً للنساء كبيرات السن العابرات، آملين أن تقف واحدة منهن وتقول مرحبا. على الأسوأ، سيكسب الرجل ما يعادل أجر شهر

بمصاحبة مثل هذه المرأة إلى البيت ليلة. وعلى الأفضل، ستسعى للحب، الذي سيعبر هو عنه من أعماق قلبه – طالما سيضمن أن ستكون هناك فيزا إلى بريطانيا كجزء من الصفقة.

اتضح أن سبب اشتداد غضب علاء من موضوع النساء الأجنبيات ذاك المساء كان ظهور مقال في اليومية القومية العربية الشرق الأوسط قبلاً بأيام قليلة، طلب من زوجته إحضاره من الطابق العلوي. أثناء قراءتي للمقال، أبلغني أن كل واحد في القرية التهم محتوياته، واستناداً إلى أصدقائه كانت النساء الأجنبيات أنفسهن لا يتحدثن كثيراً إلا عنه على مواقع النت المختصة بالأقصر التي كانت قد عرضت ترجمات باللغة الإنجليزية.

لقد اقتُبس رسميون محليون في المقال قائلين بأن «بنية الأقصر الاجتماعية ستتغير جذرياً إلى الأسوأ» إن لم يتوقف الاتجاه الجديد لرجال محليين يتزوجون نساء أجنبيات، وأن حملة جديدة ستنطلق لتؤكد للذكور الشباب أهمية الزواج من نساء مصريات محليات. وأعترف رئيس البلدية المحلي للجريدة أن الدافع الرئيس وراء مثل هذه الزيجات كان مالياً «بدلاً من تعبير عن الحب،» مضيفاً بأن مفتاح تغيير الوضع يقع في خلق وظائف جديدة وقابلة للاستمرار للشباب. وقال إن مثل هؤلاء الرجال وصل النسبة المذهلة ٤٠٪ من مجموع سكان المدينة الذكور. وقال بأن عائلات مثل هؤلاء الرجال سيفضلون بأن يتزوج أبناؤهم محلياً؛ لكن في ضوء «الظروف الاقتصادية الصعبة» قبلوا مع ذلك الزواج من امرأة أجنبية – حتى لو ربما كانت أكبر مرتين من أبنائهن» – فرصة للتقدم الاجتماعي جيدة جداً للتجاوز عنها.

لقد أوضح التقرير بأن الأنظمة المحلية الصارمة للسلوك المحيطة بالزواج والزواج من أجانب قوية خاصة في الصعيد، في مقابل المراكز الحضرية كالقاهرة، حيث هناك انفتاح أكبر على القواعد الثقافية غير المصرية. فالشباب في الصعيد نادراً ما يواعدون أو يقضون وقتاً الواحد مع الآخر قبل الزواج. بدلاً من ذلك، الأزواج يُوفَّقون بوساطة الخاطبات في أعمار مبكرة، مع بعض البنات قد وصلن سن التاسعة أو العاشرة (مع أن الزواج لعمر أقل من خمسة عشر عاماً ممنوع). غالباً هذه الخاطبات، مع الوالدين،

يخترن زوجة للشباب من عائلته، حيث تكون سمعة المرأة والوضع الاجتماعي والموقف المالي نظيفة. وغالباً تتزوج بنات العم أبناء العم، ضامنين استمرار اسم العائلة. «إن ظاهرة الزواج من الأجانب الجديدة من نساء أجنبيات كبيرات السن مجهولات لهذا السبب تهديد شديد للنسيج التقليدي للمجتمع،» أوضحت الشرق الأوسط في هذا السياق، لأن «حفظ النسب وكذلك التقاليد المحلية أيضاً لكل من الرجال والنساء يتم المحافظة عليهما عبر عادة الزواج المحلي.» بالإضافة، بيما عدد الشباب الذين يتزوجون نساء أجنبيات يتزايد سنوياً، النساء المحليات في الأقصر يُتركن بخيارات قليلة للزواج وتكوين أسرة، خاصة مذ أنّ عدداً كبيراً من الرجال يقضون بعض الوقت سنوياً في الخارج مع زوجاتهم الأجنبيات. وانتهى المقال قائلاً، «سيثبت الزمن فيما إذا كان الاتجاه الجديد ظاهرة مؤقتة، أو خطوة جديدة جذرية مبتعدة عن التقليد التي قد تغير مجتمع الأقصر إلى الأبد.»

لسوء الحظ، فشلت الشرق الأوسط، التي يملكها السعوديون وبالتالي تخجل من الانتقاد المباشر للنظام المصري «الشقيق»، في ملاحظة لماذا لا تلاقي مثل هذه الحملات الحكومية لتغيير عقلية الشباب المحلي إلا القليل من فرص النجاح: فالفساد في بلدية الأقصر يبدو متجذرًا وطليقًا كما في كثير من مؤسسات حكومية أخرى في مصر، وتجاهلها الواضح لرفاهية المحليين يعني بأنه ستكون هناك فرصة ضئيلة لهروب الشباب من مصيدة الفقر بالوسائل الأكثر شرعية في المستقبل القريب. وهذا وضع مخجل خاصة في مدينة ينفق فيها أكثر من ستة ملايين سائح أجنبي كل عام مئات ملايين الدولارات، التي بإنفاق نسبة صغيرة فقط منها بحكمة يمكن أن ترفع الكثير من الأمراض الاجتماعية. بدلاً من ذلك، الأشياء خطيرة لدرجة الإشارة حتى إلى المستشفى الحكومي المحلي (متدني التمويل بشكل حاد) عرضياً من قبل المحليين بمستشفى الموت. النساء الأجنبيات، من ثم، نعمة ونقمة كذلك أيضاً، لأنهن يخلقن نوع من حالة رعاية بديلة لجماهير الفقراء الذين ليس لدى الحكومة اهتمام حقيقي للاعتراف بهم، ناهيك عن تحسين الكثير منهم. وأيضاً لأسباب سياسية، فشلت مقالة الشرق الأوسط أن تذكر مجموعة ثانوية أخرى من الشباب المصري تحاول الهروب

من الخدمة العسكرية الإجبارية، التي تمتد ما بين ستة أشهر وثلاث سنوات (اعتماداً على مستوى تعليمهم) ويتقاضون أجراً قليلاً بقدر عشرة دولارات شهرياً. فالمصريون المتزوجون من أجنبيات معفيون من الخدمة العسكرية، مرة أخرى بسبب الخوف المزمن من «الجواسيس.» فعلاً، فنياً غير قانوني لأي شخص في الجيش حتى أن يتصاحب مع أحد من جنسية أجنبية – ذكرًا أو أنثى، رغم أن تلك القاعدة غير مطبقة في المنتجعات المهيمن عليها السائحون الأجانب، إذ سيلتهم تطبيقها مصادر جيش بأكمله.

مع ذلك، ما ضايق علاء أكثر شيء هي الطريقة التي كان قد تراجع بها وضعه الاجتماعي الشخصي بهذه التطورات. فكثير من الرجال الذين كانوا يتزوجون أجنبيات، يدعي، أنهم من الأميين أو الكسالى أو المجرمين الصغار (لا يعني أنها مجموعات متنافية). إن كان كلامه حقيقي، فهذا اتهام مدين لرفاقه الغرب ضفاويين، إذ أنه يزعم جميعهم تقريباً متزوجون من نساء أجنبيات. وواصل، يُعطى الشاب خلال أيام من مقابلتها ما يعادل على الأقل عشر سنوات من راتبه الخمسة وستين دولارًا شهرياً ليشتري أرض ويبني فيلا، بالإضافة لشراء سيارة موديل حديث أو دراجة نارية. وشغل صغير عادة في اللعبة أيضاً. لم يستطع علاء إلا الضحك أثناء تعجبه بصوت عالٍ من المال الذي يكسبه بعض الرجال من ممارسة الجنس مع نساء أجنبيات. فسألني إن كنت أذكر واحد من هؤلاء الشاب يدعى محمدًا ، كان قد عمل في الفندق الرخيص عندما كان علاء هناك يُحضِر السائحين من المطار ومحطة القطار بعمولة. لقد عرفته جيداً: إنه كان قد عبَّر بزهوٍ لي عن كيفية انتظاره لفرصته الكبيرة، حتى متباهياً بكيفية عدم لبسه لسروال تحت بنطاله القصير الأبيض الخفيف كي تلاحظ فوراً كل امرأة أجنبية يواجهها تقاطيع قضيبه شبه المنتصب دائماً الصخم. أبلغني علاء أنه من شهر أو نحو ذلك أصبح محمد أخيراً محظوظاً: ابتلعت امرأة انجليزية الطعم. ومن قريب تزوجها، والآن يمتلك تاكسي وقطعة أرض في قرية أخرى على الضفة الغربية، حيث يخططان لإقامة منزل.

لقد قال بمرارة: «لو أشتغل كل حياتي وأوفر كل قرش، لن أملك أبداً ما يملكه الآن. الوضع شبيه بالبلاد كلها: كل الناس المحترمين في القاع، وكل الزبالة في القمة. عندما

كنت في المدرسة كان المعلم الرجل الأكثر احتراماً في القرية. عندما يمشي في الشارع، كان التلاميذ يقفون على جنب ليمر. الآن يعتقدون أنك مثير للشفقة أن تكون معلماً. يسخرون منك بأنك قبيح جداً أو تقليدي لتحصل على زوجة أجنبية.»

لقد خطر لي، عند سماع هذا التعليق الأخير، بأن كثيراً من إحباط علاء ربما في الحقيقة نابع من الغيرة بدلاً من الغضب: فكواحد لم ينعم بمرئيّ جيد خاصة، فقد تجاوزته دائماً النساء الأجنبيات اللواتي ربما جذبنه بقدر ما صددنه. تأكد هذا التحسس الباطني في رؤيتي له في المرة القادمة، بعد أشهر قليلة من زيارتي الأولى لبيته. لقد أبلغته على الهاتف مقدماً بعودتي إلى بلدة الأقصر من القاهرة، لكن ماكثاً أيام قليلة فقط في طريقي إلى أسوان. أعدت زوجته لنا وجبة رائعة. لكن بدا علاء من البداية متوتراً. واتضح أنه كان يعد نفسه ليسألني إن كنت «سأقرضه» خمسة آلاف دولار ليبدأ بها شغلاً صغيراً على الطريق الرئيس خارج قريته. ثم أبلغني إن أعطيته عشرين ألف إضافية فسيكمل الطابق الثاني من منزله، ويدعني أمكث في الطابق العلوي بلا أجر كلما مررت من هناك. لقد ذكر هذه المبالغ كما لو أنه اعتقد أنها تافهة بالنسبة لأجنبي مثلي. أبلغته بأنني «سأفكر في الموضوع» وأرد عليه خلال أسابيع قليلة لاحقاً. وفي اليوم التالي، غيرت رقم هاتفي الخليوي، ولم أتكلم معه مرة أخرى أبداً.

إذا كان مستعداً لمحاولة الاستفادة من صداقة بهذه الطريقة، فكيف سيعامل امرأة أجنبية كبيرة السن لو تزوجها؟

من هن هؤلاء النساء الأجنبيات الكبيرات السن؟

لصياغة تعميم (وفي غياب دراسات أنثروبولوجية معمقة، فإن هذا التعميم ضرورة)، كثير من أولئك اللواتي صدفتهن خلال إقاماتي في الأقصر والقصص الكثيرة التي سمعتها عنهن من مصريين آخرين بعد حديثي مع علاء يبين أن عدداً كبيراً منهن مطلقات إنجليزيات في الخمسينيات أو الستينيات، ذوات مرئيّ متواضع وبتعليم أساسي فقط. وبينما يظهرن ثريات بالمقاييس المحلية، فإنهن دائماً يعشن على الحد الأدنى من المدخرات (مثلاً، ربح شقة أعيد بيعها في إنجلترا) وراتب تقاعد حكومي إذا كن (كما هي الحال عادةً) كبيرات السن كفاية لتلقيه. كانت النساء اللواتي صدمنني كونهن أكثر

رضاً قد قبلن من البداية بغياب أية إمكانية للحب مع الرجال المحليين، والعلاقة كانت أساساً دعارة مبجلة. أنهن يسيطرن على الوضع، لنقل هذا، وفقط مارسن معظم الجنس مع شباب وسيمين ما كن لينظرن إليهم مرتين (أو حتى مرة) في إنجلترا.

إن امرأة إنجليزية من مثل هؤلاء دردشتُ معها، وتملك شغلاً على الضفة الغربية، لم تزل لا تستطيع استيعاب حظها، بعد ثلاث سنوات من انتقالها إلى الأقصر، كونها لم تزل تُرشق بانتباه كثير جداً.

«زوجي أصغر مني كثيراً،» واصلت القول، جائلة بعينيها ومستهجنة بخبث.

لم يكن صعباً معرفة لماذا كانت مبتهجة جداً: بصراحة، لقد بدت كما لو كان قد مر فوقها حافلة لندنية ذات طابقين. زوجها المصري كان له زوجة مصرية أيضاً، لذا كان يزور الزوجة البريطانية أمسيات قليلة فقط كل أسبوع، عندما كان سيقدم لها خدمة ويحصل على صدقة مالية بالمقابل.

قالت، «إنه غيور جداً عليّ،» جائلة بعينيها ومطقطقة مرة أخرى بصوت مرتفع. مع ذلك، كانت هذه المرأة استثناءً.

مزيد منهن كثيرات هن في علاقات استغلالية متبادلة مروِّعة بفنون احتيال متطور متخذينهن لأكثر من مجرد رغبة جنسية. إن القصص التي يروينها أو التي تُحكى عنهن، في معظم الأحيان دائماً توحي بأنهن سقطن إلى مدىً بعيد في نفس المصيدة (وفي كثير من الأمثلة حتى متضمنة نفس الرجل). وسيكون لا أخلاقياً إعطاء أمثلة محددة، وبالتالي تعريض الحياة الخاصة للنساء للتدقيق العام، لذا سأقول بدلاً من ذلك أن قصصهن دائماً تمر بشيء ما مثل هذا:

بداية يطربها انتباه شاب مصري يتحدث الإنجليزية، يبدو، بالصدفة جالساً على طاولتها أو ماشياً بجوارها في الشارع. وبعد دردشة، توافق على الذهاب لمشروب المساء التالي وخلال التنزه على الكورنيش بعد ذلك تبتلع تعبيراته المتقدة عن الحب. وخلال المتبقى من عطلتها تزن احتمالات عرض هنا (جو محبوب جنس عظيم وفيلا مترفة وتلكفة معيشة رخيصة) مع حياتها في الوطن (أصدقاء قليلين بعد الطلاق وشقة صغيرة ومصاريف كبيرة وجو فظيع). فتعود إلى مصر لعطلة مطولة، ربما شهر أو اثنين،

وتتزوج الرجل الذي سيساعدها في أن تبدأ حياة جديدة (زواج عرفي يتضمن أكثر قليلاً من قطعة ورق مختومة رسمياً وموقعة). وتعطيه مقادير كبيرة من المال كي يستطيع شراء أرض وبناء بيتهم الجديد، لكن بعدما تكون قد تعرفت على عائلته المعوَّزة، التي تعيش في قرية أكواخ طينية بائسة في مكان ما على الضفة الغربية، يتم ابتزازها عاطفياً بقصص باكية عن كيف أن أخاه الصغير يحتاج مالاً للتعليم ، أو أمه بحاجة ماسة لنقود من أجل عملية جراحية تنقذ حياتها. إنها بإدمانها للجنس وتشوشها في ثقافة ليس لديها خبرة بها وتخليها عن أصدقائها في الوطن، تستسلم مرة تلو الأخرى. إنها تقول لنفسها أن المبالغ المطلوبة على أيّة حال صغيرة نسبياً مقارنة بما كان عليها دفعه في ظروف مشابهة في إنجلترا، وسعيدة لمساعدة مثل هؤلاء الناس الكرماء المستحقين. ومع الأشهر، مع ذلك، الصدقات تتصاعد وتتصاعد؛ فليس هناك نهاية للمطالب من مصادرها. أخيراً، تتخذ قراراً قوياً، بعد إدراكها أنها كانت بقرة حلوباً، غالباً بعد مقابلة نساء مغتربات أخر (اللواتي عمل زوجها كل جهوده كي يبقيها بعيدة عن الاتصال بهن) وسماع قصص منهن عن كيفية أنها الزوجة الأجنبية العاشرة التي «وقع في حبها» هذا الشاب في السنوات الحالية، واللواتي حلبهن حتى الجفاف. وتبلَّغُه أن كفاية تعني كفاية. وخلال دقائق، تُرمى خارج الباب بحقيبتها فقط؛ فلا أحد في منزل زوجها أو القرية التي كانت قد اعتبرتها نموذجاً للكرم فقط من أشهر قليلة سيتكلم معها الآن. ويتم إبلاغها بأنها طُلقت. فتحجز في فندق رخيص لأن ذلك كل ما تستطيع تقديمه، آخذين في الاعتبار فقدانها كل شيء استثمرته في (الأرض، البيت، السيارة، الشغل) لأنه احتال عليها لتجعله يوقع كل العقود. حتى لو كانت باسمها، فالنظام القانوني الدكتزي يعني أنه إذا أخذته إلى المحكمة، فستقضي سنوات إن لم يكن عقوداً محاولة الحصول على قرار؛ وإن كان القرار في النهاية لصالحها، ستكون قد أنفقت أكثر مما دفعته لرشوة رسميين ودافعة رسوم محام متضخمة جداً – غير فاهمة شيئاً مما كان يجري بأية حال خلال العملية القانونية لأنها لا تعرف كلمة عربي. وعادة تقرر، من ثم، أن من الأفضل خفض خسائرها. بعد أسابيع قليلة من لعق جراحها، تخرج بحثاً عن حبيب مصري شاب آخر، وتبدأ كل الدورة السخيفة مرة أخرى. وربما حتى تكتشف زوجها السابق في مطعم،

حيث قد يصدُف أنه يدردش مع امرأة أجنبية وحيدة كبيرة السن: يده على ركبتها، محملقاً في عينيها بعمق...

إن عدم انتهاء مثل تلك الزيجات أحياناً حبياً هو واقع يمكن أن يشهد عليه مرشد الأقصر السياحي إبراهيم السيد موسى، الذي يقضي حالياً محكومية خمسة عشر عاماً في السجن. فقد تزوج من امرأة ألمانية، وكان للزوجان ثلاثة أطفال؛ لكن عندما لم ينجح الزواج تركت زوجته مصر فجأة في ٢٠٠١ وأخذت الأولاد معها. وعندما اكتشف أنهم في ألمانيا، حاول الالتحاق بهم، لكن السفارة الألمانية رفضت منحه فيزا. وفي لحظة جنون، اختطف أربعة سائحين ألمان في الأقصر وحاول مبادلتهم بأطفاله. فأُطلق سراح الرهائن، وهو اقتيد إلى السجن.

بالطبع، ليست كل مثل هذه الزيجات بين الثقافات المختلفة في الأقصر هي فشل تام. لكن جميع مثل هذه الأدلة القصصية المتوفرة توحي أن كثيراً منها فاشلة. فمن الصعب على أية حال التفكير بقابليتها للاستمرار على المدى البعيد: فإذا كان عمر الرجل عشرين عاماً والمرأة خمسة وستين عندما تزوجا، مَنْ من الممكن أن يعتقد جدياً أنهما سيكونان لا يزالان مع بعضهما بعد خمسة عشر عاماً، عندما يكون هو أربعين وهي ثمانين؟

ترفض بعمق النساء الغربيات العزباوات المسافرات عبر مصر أو دارسات فيها، والنساء الغربيات اللواتي قابلن وتزوجن رجال مصريين في ظروف طبيعية أكثر (لنقل كونهم طلاباً زملاء في الكلية أو كزملاء عمل في نفس الوظيفة)، هؤلاء الجدات الإنجليزيات اللواتي يطفن شوارع الأقصر خلسة وشرم الشيخ والغردقة ومنتجعات أخرى بحثاً عن لحم الشوارع. والسبب أنهن يملن لإعطاء كل النساء الغربيات سمعة أنهن فرائس مباحة، حتى مع أن الرجال المصريين فنياً هم البغايا إذ هم مَن يُدفع لهم لقاء خدماتهم.

لكن التداعيات الأوسع تبدأ فقط هناك: فحتى الرجال الغربيين المصطحبين لزوجاتهم الغربيات إلى مصر يمكن أن يصبحوا غضوبين جداً بسبب الانتباه غير المرغوب الموجه نحوهن، وليس في الأقصر فقط. إن مصريين من كل البلاد، في

النهاية، يسافرون للعمل في المنتجعات السياحية، وسمعة الإناث الأجنبيات كبيرات السن وصلت إلى الحضيض عبر البلاد كلها. والمماحكات شائعة، وأحياناً، تكون النتائج قاتلة.

في مراجعة غريبة لنظرية «التلوث الثقافي»، مثلاً، سُجن رجل إنجليزي مدى الحياة في ٢٠٠٧ م بعد ارتكاب ما كان يمكن أن يوصف كـ «جريمة شرف» بضرب زوجته بمطرقة حتى الموت. لقد كان السبب علاقتها الغرامية مع شاب قابلته عندما ذهبا سوية في عطلة إلى مصر. وبحسب الصحيفة البريطانية الشعبية الديلي إكسبرس، انقلب رون جونسون ابن الثالثة والخمسين لأن زوجته ابنة التاسعة والأربعين، سو، كانت قد سقطت لسائق تاكسي مصري يصغرها بخمسة عشر عاماً. لقد سمع المحلفون كيف كان الزوجان قد حجزا رحلتهما لمدة أسبوعين إلى مصر لإراحة نفسيهما ويحييان زواجهما الممتد لاثنتين وثلاثين عاماً بعدما كانت قد تراجعت خطط للتقاعد في قبرص. وقد استأجرا سعد الأمبابي ليريهما الأماكن، وأصبح جونسون سريعاً غاضباً عند رؤية الرجل الأصغر يتغازل مع زوجته المرحبة. وقال بأنهما كانا «سيروغان خلف الآثار لقبل سرية.» وعندما عاد ثلاثتهم بالخيول عبر رمال الصحراء، قيل بأن جونسون «تُرك شخصاً هامشياً حزيناً.» لقد أبلغ البوليس بأن سعد «دائماً حاول أن يكون قريباً من سو، ملامساً ومحسساً. وواصل قائلاً، 'يا هذا، إنها زوجتي.' فرد، مازحاً، بأنه سيقطع عنقي.» لقد كانت زوجته تعاني ما يسمى أزمة منتصف العمر، أو «لحظة شيرلي فالنتاين.» فبعد العطلة، تبادل الاثنان جوابات ورسائل إليكترونية، وعادت السيدة جونسون إلى مصر لمدة قصيرة، مخبرة زوجها بأن الإمبابي عندما لمسها كانت لمسته مثل «صعقة كهربائية.» وبعد عودتها إلى بيت العائلة في نوتينجهامشير، حطم جونسون جمجمة زوجته النائمة بالمطرقة، ثم طعنها بسكين لعمق بعيد. بعد ذلك، حاول الانتحار بابتلاع مسكنات وشنق نفسه بسلسلة الكلب وثقب رقبته بمثقاب كهربائي. ومع ذلك نجا وحُكم باثنتي عشرة سنة.

إذن، الأمر سيف ذو حدين. فالنساء الغربيات كبيرات السن الجاهلات أو فقط غير المهتمات كثيراً بالتقاليد المحلية فعلاً يظهرن مقوضات للنسيج الاجتماعي لثقافة

الصعيد القبلية المحافظة. لكن الرجال المصريين سيفعلون خيراً بتعلمهم ضرورة معاملة الآخرين كما يحبون أن يُعاملوا. فبالنسبة لكثير منهم كذلك، هم غارقون في الجهل أيضاً عندما يصل الأمر إلى قضية كيف تتصرف طبيعياً النساء الغربيات كبيرات السن، معتمدين على تعميمات في ضوء العدد الضئيل نسبياً للساعيات لقليل من «لمسة وتحسيسة.»

ثم هناك النفاق الصارخ أكثر: فسائق التاكسي المصري الذي أغوى السيدة جونسون لن يكون بالتأكيد مجرد مازح بشأن «قطع رقبة» أي رجل كان راغباً، بنفس القدر الذي ألمحنا إليه، للنوم مع زوجته المصرية هو.

إن كانت قد عانت النساء المسافرات الغربيات العزباوات وقتاً صعباً في الأقصر، فهو لا شيء مقارنة بما كان سيعانيه الرجال الغربيون الذين وحدهم.

لقد اكتشفت أعدادًا متزايدة من السائحين اللوطيين الغربيين أن الأقصر تصفها مواقع النت الدولية المهتمة باللوطيين كبؤرة لهم. ومواقع النت، المروجة ظاهريا للمفهوم الغربي الدخيل لـ «حقوق اللوطيين» في بلد يمكن لنخبة «لوطية» حضرية مستغربة ضئيلة الانتساب له أو سترغب أبداً في ذلك، تركز بكثافة أكثر على توفير معلومات حديثة للوطيين غربيين يبحثون عن جنس مدفوع الأجر لمحليين.

إن النساء الأجنبيات كبيرات السن اللواتي علّقن على مواقع النت الخاصة بهن المهتمة بالأقصر التي أعادت كتابة مقال الشرق الأوسط كن، كما اكتشفت لاحقاً عندما قرأتها، شغوفات بالتوضيح في هذا السياق أنْ ليس هن وحدهن فقط من يجب أن يُلام على نمو الدعارة الذكورية في المدينة. لقد أردن معرفة لماذا لم يتم تناول اللوطيين الغربيين الذين يندفعون جماعات إلى الأقصر؟ والسبب، بالطبع، مذ أن الموضوع مُحرَّم في منتديات اللغة العربية العامة، لم يكن لدى صحافي الشرق الأوسط خيار سوى تجنبه. للأسف، أثناء تقديم هذا الموضوع ذي العلاقة، كثير من تعليقات موقع النت بواسطة النساء الأجنبيات وصلت إلى ما هو أبعد من النقاش العقلاني وبدلاً من ذلك تبنت نغمة حيوانية*، تدين بدون دليل ما أشارت له بلوطيين غربيين «لا أخلاقيين» ينامون مع شباب محليين خلال عطلاتهم القصيرة، و«يفسدون الشباب» و «يقوِّضون العادات

المحلية» بطريقة لا يمكن اتهامهن هن أنفسهن بفعلها أبداً. وحتماً، فقد دخلت المناقشة أيضاً الهستيريا حول استغلال الأطفال جنسياً التي لا تزال تسوط الطبقات العاملة القبلية البريطانية في نوبة من الجنون. فقد اقترحت بعض المشاركات حتى وجوب البدء بالاعتصام أمام الشقق المعروفة المستأجرة من قبل رجال ولعين بالشباب، رغم عدم تقديم أي دليل ضد أي منهم بولعه بالأطفال. لقد كان رد الفعل المفرط هذا مثالاً متوقعًا، صدمني، من مجموعة اجتماعية هامشية تشعر بغضب الرأي العام منها، وهكذا مشتتة الانتباه بعيداً عنهن بمحاولة شيطنة مجموعة صغيرة وحتى أكثر ضعفاً.

على أية حال، الواقع كما يلي، على عكس الجنس بين الشباب والنساء كبيرات السن، الجنس مع وبين الشباب جزء كبير جداً من نسيج الأقصر الاجتماعي، وكان كذلك من زمن سحيق. فالقواعد والعادات القبلية هي من له الأولوية في الصعيد دائماً: حتى الشكل الصوفي من الإسلام لإجلال الصالحين الممارس في المنطقة يلعب دوراً ثانوياً مقارنةً بالقبلية. ويمكنك إحصاء مؤيدي الإخوان المسلمين في الأقصر على أصابع اليد. ولا تشعر جريدة الشرق الأوسط الممولة سعودياً، التي تروج للأجندة الوهابية التي أيدها البيت السعودي، بأنها مجبرة ولو بشكل غير مباشر لإبراز قضية أن سياحة الجنس ربما «تقوض الإسلام» في المنطقة.

إن العادة القبلية تملي بضرورة حماية شرف البنت مهما كانت التكاليف، وفي غياب الفرص الجنسية الأخرى قبل الزواج يُرى اللواط ممارسة مقبولة. والقاعدة الذهبية، مع ذلك، عدم مناقشته أو إجرائه بطريقة قد تُلفت الانتباه، وبالتالي تخلق فضيحة، وعلى الولد الاهتمام بألا ينال سمعة المفعول به، إذ لو فعل سيُعتبر بغيًا ويفقد شرفه ويعاني نتائج اعتقاد أصدقائه بحقهم اعتلائه وقتما حانت لديهم الرغبة. ليس معنى هذا، فيما يتعلق بتأثير اندفاع اللوطيين الأجانب أفواجاً، إن ظاهرة الدعارة اللوطية ليست موضوع «الدجاجة والبيضة.» ففي قراءتي عبر تعليقات النساء الأجنبيات كبيرات السن الكارهات للوطية الذكورية على مواقع النت المهتمة بموضوع الأقصر الخاصة بهن، تذكرت محادثة مسلية سمعتها صدفة بين يمني وأمريكي في المملكة العربية السعودية. وكان الأمريكي قد سخر من اليمنيين القبليين كمشهورين بالأولاد.

فرد اليمني ساخراً، «نعم، لقد تعلمنا حب الأولاد من الإنجليز.»

فرد الأمريكي قاصفاً، «أوه لا، لقد قرر الإنجليز المكوث واستعمار البلاد فقط بعد اكتشافهم بأنه كان منتشراً!»

ذات يوم وأنا في السوق الذي اعتدت زيارته بشكل متكرر في الأقصر ظهر شاب وسيم طويل في السادسة عشرة تقريباً مرتدياً ملابس جديدة وبقصة شعر جديدة ومستمعاً لمغنيه المحلي المفضل على مشغل MP3 جديد (عندما لا يدردش مع صديق على هاتفه الخليوي النوكيا الحديث). وجلس بعدما رتب نفسه مقابل مرآة أحد نوافد المحلات في الكوفي شوب على طاولة قربي ودعا زملاءه ليتناولوا مشروباً غير كحولياً. فجلسوا ليلعبوا الطاولة.

«من هو؟» مازحه أحدهم بعد دقائق قليلة.

«من إنجلترا.» رد الولد.

«كم له هنا؟» أراد آخر المعرفة.

«أسبوعان. لكن له هنا حالياً أسبوع، لذا فهو مغادر بعد أسبوع آخر.»

«هل كان هنا من قبل؟» سأل شاب ثالث.

«بلى، هذه هي المرة الثانية. إنه يعيش في الإسكندرية، لكنه يفكر في الانتقال هنا العام القادم.»

وضُغط عليه، «هل سيشتري لك دراجة نارية؟»

«إن شاء الله، سيشتري. لكني لم أطلب منه بعد،» قال متأكداً.

رشفت شايي واستمررت في قراءة الجريدة. فمثل المحليين الذين يستمعون أيضاً للمحادثة، سمعت نفس نوعية الحديث مرات أكثر مما أعتني بتذكره. وأن تُعقد مثل تلك المحادثة أمام العلن صراحةً قد تصدم الكثير في الغرب كغريبة، أقل ما يُقال، إذ الإدراك أن العالم العربي، ومصر خاصة، كاره للوطية الذكورية بشكل عميق. لكن مذ أنه من المفترض أنه الشريك الفاعل في العلاقة مع الأجنبي المعرَّف لذاته بأجنبي «لوطي»، أو على الأقل ليس شريكاً مفعولاً به، لا يعاني الولد أية وصمة نتيجة لاعترافه، والأجنبي

كغريب من غير المتوقع أن يلتزم بالقواعد والقيم المحلية. حتى إن المحليين يشيرون إلى النساء الأجنبيات كبيرات السن بـ «لوطيات» لأن العنوان، بالنسبة لهم، يُعطى فقط للفرد – ذكرًا أو أنثى – للاعب دور المفعول به جنسياً.

لذا لا يوجد هنا ضرب للوطي كما في النمط الغربي، ولا دعارة منظمة، لأنه لا يوجد بين المحليين مفهوم غربي النمط ليكون المرء «لوطياً» حصرياً بمعنى اختياره «عيش نمط حياة لوطية» – الشيء البغيض تماماً حتى بالنسبة لأكثر الأولاد المحليين الهاوين حماسة لأنه يهدد الهرمية القبلية كلية الأهمية. والضغط الوحيد الذي سيواجهه الولد، طالما صديقه الأجنبي الكبير في البلدة، التوسّل المستمر من أصدقائه لأخذهم إلى شقة الأجنبي، أو ينثر ثروته المكتشفة حديثاً بحرية عليهم.

بينما لدى النساء الأجنبيات كبيرات السن ذوات العلاقات مع الشباب الزواج العرفي كغطاء قانوني، لدى الغربي اللوطي «الصداقة» كغطاء اجتماعي في بيئة ذكورية حصرياً لتبرير العلاقة مع الشاب. ليس معنى ذلك أنه سيُطلب منه التبرير. فما يفعلونه خلف الأبواب المغلقة ليس من شأن أي شخص. طالما المحليون ليسوا أطفالاً، الذين يُحمون بشراسة ويُقدسون، سيكون مخجلاً (وغير شرعي) لمحلي ما محاولة عمل فضيحة من العلاقة، وإنْ أصر فمن المرجح أن يخلق حقداً أبدياً بين عائلة الشاب وعائلته. إذن، الحذر هو اسم اللعبة. وعلاوة على ذلك، بينما قد يكون الولد من عائلة فقيرة، فليس هناك أولاد جائعون مشردون مستنشقو صمغًا في الأقصر من النوع المُستغَلين لسوء الحظ بواسطة سائحي الجنس في بلدان عربية أخرى مثل المغرب وتونس. لذا إنْ لم يرغب الشاب في الذهاب إلى شقة الرجل الأجنبي، السبب كلياً يبدو أنه ببساطة لن يذهب؛ وأفضل شيء لهذا السبب على الأصح تركه وحيداً، ودعه يُعتنى به مالياً.

غالباً ما يُقدم أمثال هؤلاء الرجال الغربيين، المنجذبين تاريخياً إلى العالم العربي جزئياً بسبب أنهم يجدون غيتوات حقبة التحرر اللوطي تُختزل وتُخنق في الغرب، إلى أسر شبابهم المحافظين عليهم، إذ يُشار إليهم بـ «عمه.» إن عدداً من أمثال هذه العلاقات في الأقصر قد استمر لسنوات كثيرة جداً، مستمرة حتى بعدما يكبر ويتزوج

الولد.

إنْ أُديت دائماً الأشياء بهذه الطريقة الهادئة، قد يُغرى المرء حتى لمدح الليبرالية والسماحة التي تمثلها العلاقات، ليس على الأقل لأن العرب يُصوَّرون غالباً كثيراً في الغرب متعففين ومكبوتين. لكن إذا كانت هدية ناصر للمصريين شعورهم بالكرامة، كان للعنة مبارك أن تخلق جو ثقافة منحت فقط الشخصية سمات انتهازية مخجلة وفقدان الكرامة. ففي بلد تسلبه القطط السمّان بشكل أعمى، وروتينية هي فضائح اختلاس وزراء لعشرات ملايين الدولارات في حسابات في بنوك أجنبية، تُرى السرقة والنصب كطريقة وحيدة للتقدم.

هذه الأيام في الأقصر، ما كان ذات مرة ظاهرة شذوذ جنسي مخفية بذوق لكن منتشرة، أُخرجت لهذا السبب من الخزانة وتتم المتاجرة بها كنتيجة لتدفق الأجانب اللوطيين. فالآن أي رجل غربي لوحده، سواء يحب الأولاد أم لا، يكتشف فوراً أن عيش حياة طبيعية في الأقصر أمرٌ شبه مستحيل. فعلى الأقل نصف الشباب المحليين، بدون ثانية تفكير، سيبيعون أجسادهم للرجل الغربي، والكثير منهم يفعلون هكذا على أساس منتظم. والشرط والوحيد بألا يُتوقع منهم أداء دور المفعول به.

اجلِس في كوفي شوب غير معروف فيه، وخلال دقائق سيحيط بك شباب محليون منتظرين معرفة إن كنت متزوجاً، ويسألونك، إن لم تكن، إذا كنت تحب أخذ أحدهم إلى شقتك. اذهب إلى بركة السباحة العامة المحلية وسوف يشير مراهقون يمرون بها إلى الجزء السفلي من أجسادهم بابتسامة مفتعلة بذيئة: دعوة لإعطائهم شغل اعتلائك لقاء السعر المناسب. وبتأقلمهم مع الاتجاهات السياحية الأحدث، يعرف جميعهم عن مواقع النت المهتمة بمواضيع اللوطيين والأماكن المسجلة بسخاء عليها كـ «مناطق تجوال اللوطيين» (كما لو لم يكن أي مكان في الأقصر ليس منطقةً لتجوّال اللوطيين). إنْ حدث ومررت بأحد هذه الأماكن، حالاً يُفترض أنك تبحث عن التقاط شاب. حتى لو أبلغت الأولاد الهمازين اللامزين بأنك ستأخذ جولة وتغادر بالعربية، سيتبعك على الأقل واحد (وعادة أكثر) فيما يبدو أبدياً على أمل عاجلاً أم آجلاً ستلتفت وتحادثه. وإذا استأجرت شقة، من الأفضل لك أن تبلغ حارس العمارة من اليوم الأول بألا يسمح

تحت أي ظرف بدخول أي شخص يدَّعي أنه صديق، وإلا ستكون على الباب طرقات راعدة دائمة من سيل الشباب، كل واحد يحاول تجريب حظه.

يبدو أن السلطات مستعدة للتدخل فقط عندما تدخل الصور الإباحية، مهددة حرفياً كما تفعل بـ «تلطيخ صورة مصر في الخارج.» لكن امكنني اكتشاف حادثتين فقط تدخل فيها البوليس. اشتملت واحدة على غربي أرسى يخته على النيل ثم جعل عشرات من الشباب المحليين يلوطونه داخله بينما أخذوا صوراً، وجدت بعضها طريقها لاحقاً إلى يد عضو من بوليس السياحة (إضافة لبقية السكان المحليين؛ فتقريباً كل واحد على الكورنيش ذكرت له هذا بعد سماعي الأول به ادعى رؤيته للصور، وحتى أن واحداً عرض إعطائي نسخاً منها إن كنت مستعداً للدفع). والأخرى كانت لغربي صور بدون علمه بواسطة ولد مستخدماً كاميرا هاتفه الخليوي أثناء تلويطه في شقته من قبل بعض أصدقاء الولد، والذي حاول فيما بعد محاولة ابتزاز مال منه بتهديده بنشرها على النت. ومما يثر الدهشة، فقد اشتكى إلى بوليس السياحة، الذي اعتقل الأولاد لكن طلب أيضاً من الأجنبي مغادرة البلاد على الطائرة التالية. (وأبلغوا اللوطي صاحب اليخت بعمل نفس الشيء أيضاً، بالإبحار إلى خارج البلاد أو على الأقل المدينة.) وما كان ليعرف أي شخص سألته ما العقاب، إن كان هناك عقاب، كان قد تلقاه الشباب أنفسهم. كان الإجماع بأنهم ربما قد ضُربوا فقط ثم أُطلق سراحهم.

إذن، هذه هي المدينة «صديقة اللوطيين» المعلنة على مواقع النت الجاذبة الآن لمئات وربما آلاف من الرجال اللوطيين الغربيين إلى الأقصر كل عام. فبأخذنا هذه الأعداد الكبيرة في الحسبان، يصبح غير قليل منهم وقحين بقدر وقاحة المحليين (لماذا على المحليين دائماً توقع الأسوأ خلاف ذلك؟)، ففي يوليو ٢٠٠٧ م أصبح غرائب شخص محدد منهم حديث المدينة. إن سلوكه يبين كم يمكن في الواقع أن يكون لنمو الدعارة الذكورية اللوطية نتائج مروعة على جيل الأقصر التالي. فالرجل الإنجليزي المسن، الذي كان يزور مصر لسنوات، كان يعاني من الإيدز وأبلغه طبيبه حديثاً أن ما تبقى له من الحياة قليل فقط. فقرر رغبته بأن يُلاط وهو في القبر، واختار الأقصر كمكان راحته الأخير. خلال أسابيعه الأخيرة، أحضر له قواده المحلي على الأقل عشرة شباب

محليين كل يوم. لقد لاطوه الواحد تلو الآخر بدون ارتداء واقيات على أعضائهم. وعندما صديقه الأجنبي، الذي كان أيضاً لوطياً لكن بعلاقة طويلة المدى مع محلي واحد، أصبح مستشيطاً غضباً على ما كان يجري، هدد بإبلاغ البوليس؛ لكن صديقه طمأنه مبدئياً أنه كان يمارس جنساً آمناً. وبسبب عدم اقتناعه، سأل القواد مباشرة، الذي أخبره بأن الشباب المحليين لم يستخدموا الواقيات أبداً، سواء عندما مارسوا جنساً الواحد مع الآخر أو مع أجانب (إلا إذا أصر الأجنبي)، وفي هذه الحالة لم يصر الأجنبي. ومستشيطاً غضباً، قرر تسليم صديقه إلى البوليس. لكنه حُرم من الفرصة عندما حامل الإيدز، بعد إخباره قواده برغبته الخلود إلى النوم بعدما لـيط بنحو عشرة شباب ذاك اليوم، لم يصحُ مطلقاً.

لاحقاً عقد «أصدقاؤه» المصريون حفلة على شرفه. واتضح أنه كان قد ترك ورثته الكبيرة للقراد نفسه. ولجعل الطين بله، ذرت أخته رماده لاحقاً في النيل. لقد كانت ترافق أخاها في رحلات إلى الأقصر لمدة سنوات.

يقول إدجار في الملك لير:

الأسوأ ليس الأسوأ

طالما يمكننا القول

«هذا هو الأسوأ.»

إنه الاقتباس الواجب كتابته على مدخل مدينة الأقصر الرئيسي. فحتى الأسوأ من الحادثة نفسها كان كل واحد يعرف ما كان يجري قبل وفاة الرجل، ليس فقط المحليين بل البوليس كذلك أيضاً. فمن خلال شبكته الواسعة من المخبرين السريين، عرف البوليس كل شيء يجري في المدينة، خاصة بين أولئك الذين يستأجرون شققاً خاصة لأن مخبريهم الرئيسيين هم البوابون حارسو للمداخل. حتى أنني اكتشفت أمره قبل يومين أو ثلاثة من موته، عندما كنت أتناول شراباً مع صديق.

لقد أخبرني صديقي، «كل مرة شاهدته يمشي في الشارع قلت بصوت مرتفع: 'ربنا ياخذ هذا الرجل بعيداً عنا! ربنا يأخذ هذا الرجل القاتل لشبابنا!'»

وقد فقد أعصابه عندما نصحته بإبلاغ شرطة السياحة.

«هل أنت غبي تماماً؟» بصق بعنف غير معهود. «سيعتقلوني باتهامي بالتسبب بالمتاعب! وسيقول الأولاد أنهم أصدقاؤه فقط وينكرون ممارستهم الجنس معه. ثم ماذا سأفعل؟ سيعملون عصابة على. والبوليس كله سيأخذ رشاً من القواد: علبة سجائر هنا وقليل من الجنيهات المصرية هناك. لا يمكنك تماماً شكو أجنبي بسبب أي شيء يفعله. حتى لو ضربتني الآن بلا سبب، سيعتقلني البوليسّ ويسألك إن كنت على راضياً. أنتم الغربيون معكم حصانة.»

كان هذا الرجل استثناءً في كونه قد استشاط غضباً. فتقريباً جميع الشباب المحليون الذين تحدثت إليهم عما كان قد جرى بعد موت الأجنبي ردوا بالضحك، داعين الأولاد الذين زاروه «حميراً» وقائلين بأنهم يستحقون مصيرهم لو عرفوا أنه كان لديه أيدز.

لقد كان فقط بعدما شهدت هذه القسوة شخصياً أن بدأت أفهم استرجاعياً رد الفعل القومي لاعتقال قاتل تسلسلي مُدعىً لأولاد صغار في ديسمبر ٢٠٠٦. فقد قتل أحمد عبد الرحمن منصور، زعيم عصابة ابن السادسة والعشرين من بلدة شمال القاهرة، أكثر من ثلاثين من أولاد الشوارع واتهم أيضاً باختطافهم واغتصابهم وتعذيبهم. وقد امتدت سيطرة رعب عصابته المكونة من أربعة أفراد لمدة سبع سنوات إلى عدة محافظات، واعترف قبل تحديد اثنتي عشرة ضحية من الصور. وقد استحق منصور لقب «التوربيني» نسبة إلى القطار السريع المكيف الرابط بين القاهرة والإسكندرية ثاني مدينة مصرية، والذي كانت أسقفه المكان المفضل لجرائمه. وقال البوليس بأنه كان يغتصب ويعذب ويقطّع ضحاياه على أسقف العربات قبل قذفهم إلى جانب قضبان السكة، أمواتاً أو بالكاد أحياء.

للدهشة، ذكرت لاحقاً الأهرام، الصحيفة المملوكة للدولة الرئيسية، أن منتجات مصرية كانت الآن تُسمى بالتوربيني نسبة له. فقد قالت الصحيفة أن مطعماً في مدينة طنطا من دلتا النيل كانت تمارس «تجارة مزدهرة» من سندويتشات جديدة تدعى التوربيني «بينما تجار خراف يستغلون أيضاً الاسم كعلامة على أصل حيواناتهم.» وقالت

الأهرام، ربما كان «الأغرب لمثل هذا الاستغلال التجاري» أن أصحاب مراكز الاتصالات والسوبرماركيتات في الغربية بلدة دلتا النيل كانوا يعيدون تسمية أعمالهم بـ «التوربيني: جزار الغربية،» و«جزار» هي تورية عامية لكلمة «زعيم.» إن رد الفعل هذا يصل حدود عدم الاستيعاب، لكن ما يوضحة بجلاء أن بعض الأشياء وصلت إلى خطأ مروع في المجتمع المصر المعاصر.

مع ذلك، هناك شيء واحد ليس من الصعب فهمه وهو سبب تدليل الأجانب: فمصر استقبلت رقماً قياسياً من ٩.٧ ملايين زائر في ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بزيادة ١٣ في المائة عن ٨.٦ مليون في العام السابق، وأنفقوا ٨.٢ بلايبندولار (بزيادة ١٤ في المائة عن ٧.٢ بلايين في العام السابق).

بينما ليس الدين عنصراً أساسياً خاصة في حياة معظم مصريي الأقصر، يرى الإسلاميون بالطبع المدينة وصناعة السياحة الأكبر في السياق الأوسع لمحاولتهم تطهير مصر من تأثيرات الثقافة الأجنبية. فلم يكن صدفة أن الهجوم الإرهابي المأساوي والأكثر إذهالاً الذي يحدث في تاريخ البلاد الحالي جرى في الضفة العربية من الأقصر عند معبد حتشبسوت. ففي ١٩٩٧، ذُبح عشرات من المصريين والسائحين عند الموقع. لكن في وقت مبكر مثل ١٩٩٠ كان قد ألقى موظف زجاجة مولوتوف في مطعم على حافة البحر الأحمر، مؤدياً لقتل ألماني وفرنسية وحارقاً بشدة عدداً آخر. لقد ادعى الإرهابي أن السائحين كانوا «يهينون الإسلام» بسلوكهم. وفي ١٩٩٢، أُلقيت قنابل على السائحين في الأقصر في ظروف مشابهة، وفي ذلك الوقت قال زعيم المجموعة الإرهابية خلف هذه وجميع سلسلة من هجمات أخرى. «يجب ضرب السياحة لأنها فاسدة» و «تجلب عادات دخيلة وأخلاقًا تهين الإسلام»(*).

(*)لقد استخدم المؤلف هنا كلمة «brutish» التي تعني بهيميًا أو حيوانيًا من ضمن معانٍ أخرى. وقد أكمل بعبارة معترضة قائلاً، «إن المرء يود استخدام British» للقرب في أداء النساء الإنجليزيات كبيرات السن البهيمي مع الأداء الحيواني وللقرب الصوتي بين المفردتين.